الفصل السادس

البدائل فى التعليم

فى صيف سنة ١٩٦٨ قرر « إيفان إللتش Ellich » والمؤلف صياغة حوار أثناء حلقة دراسية حول التعليم وهو الحوار الذى كان جارياً منذ عشر سنوات على وجه غير متصل . وتظهر أسباب هذا القرار ونتائجه بعد شهرين من العمل المنتظم ، فى الفقرات التالية : ومع أن خبرتنا الشخصية بالمدارس مقصورة على أوربا الغربية وشمال وجنوب أمريكا وأجزاء من إفريقيا فإننا ، نعتقد أن للتحليل فعالية جديرة بالاهتمام . وتشير المصادر القانونية بأن مدارس الدول الشيوعية واليابان وإسرائيل وبقية آسيا لاتشكل استثناءات بارزة .

ويحتاج النظام المدرسى اليـــوم إلى إصلاح جذرى أو استبداله للأسباب الآتية :

١ ــ أن ثلثى سكان العالم لا يمكن تزويدهم بالتعليم وفقاً لوحدة التكلفة الحالية .

٢ ــ فشل النظام المدرسى فى محاولة تعليم التلاميذ من الطبقة الدنيا ، وهم يتسربون من التعليم قبل أن تمحى أميتهم .

٣ ــ فشل النظام المدرسى جزئياً أيضاً فى تعليم التلاميذ الذين يعتبرون ناجحين إسمياً ، وهم طوال حياتهم يحبطون طاقتهم ورغبتهم فى التعليم بدلاً من تغذيتها .

ولا يبدو أن وفرة المشروعات التعليمية والمحاولات التى تبذل لا تبشر إلا بقليل من إحداث تأثير واضح على المشكلات التى أوجزناها آنفاً ،

أما فى الحالة العادية ، فإن المشروعات تنجح فى البداية ، ولكن ما إن تسحب المعونة الخاصة حتى يتبدد تأثيرها شيئاً فشيئاً فى النظام الأوسع دون أن تترك فيه آثاراً يمكن تمييزها ، ويلفظها النظام بالطريقة التى يلفظ بها الكائن الحى المادة الغريبة . وفوق هذا لا يبشر أحد هذه المشروعات باقتصاديات فى النظام الضرورى لجعل التعليم متاحاً للجميع فى المستقبل القريب . وتبدى الدول النامية من ناحية أخرى كل دلالة على أن اعتمادها الأكبر فى تعليم شعوبها على الأساليب المألوفة لدى الشعوب الأكثر ثراء ، ولعل الأمل الأكبر فى تجنب هذا الاحتمال لا يقتصر على إظهار التناقضات الاقتصادية التى يتضمنها حسب ، بل لتوضيح الأمل المحتمل فى الكشف عن اتجاهات مثمرة تؤدى إلى التغيير .

تحديد النظام المدرسى

يمكن تحديد النظام المدرسى الحالى على أنه الاتحاد التأسيسى لأربع وظائف اجتماعية ، هى :

١ — الاهتمام بالرعاية : توفير الأمن والرفاهة للأطفال والمراهقين وصغار البالغين ؛ بالرعاية الوالدية ، ومن ثمة المحافظة على وضع الإعالة فيما يتعلق حتى بالأشخاص الراشدين قانوناً .

٢ — الاختيار للأدوار الاجتماعية والوضع الاجتماعى : تحديد وتوثيق الأهلية للتقدم من خلال النظام المدرسى والعمل فى النهاية ، وممارسة حقوق أساسية معينة للمواطن ، ولأنواع أخرى من الأدوار الاجتماعية والوضع الاجتماعى .

٣ — تكوين القيمة : تدريس القيم المسلم بها اجتماعياً .

٤ — التعليم القائم على المعرفة .

وبينما لا يمكن فصل هذه الوظائف الاجتماعية فصلا تاماً بحال من الأحوال ، فإن الشكل الحالى لاتحادها التأسيسى فى النظام المدرسى مسئول إلى حد بعيد عن نواحى القصور التى عزيت آنفاً إلى هذا النظام . وتعطى هذه الوظائف بنوع خاص الأولوية على وجه التقريب فى النظام الحاضر ، بالترتيب الذى أوردناه آنفاً ، ومن ثمة فإن الأولوية الضئيلة نسبياً تنسجم إلى هذا الحد مع اعتبارات التعليم المعرفى تفسر إلى حد بعيد النفقات العالية ، وضعف تحصيل الطلبة التى تتميز به معظم المدارس .

وكذلك تفسر الصراعات بين الوظائف المدرجة إلى حد ما ، نسبتى الفائدة والتكلفة بالمدارس ، ومثال ذلك أن الطريقة التى يرتبط بها الآن الاختيار ووظائف التعليم ، تجعل المدرسة تجربة فاشلة ، ومن ثمة ، فهى جهاز عقاب بالنسبة لنصف التلاميذ ؛ ويضطر معظم النصف الآخر إلى اتخاذ أشكال عقيمة تربوياً فى سلوكه للحصول على الإجابة ، وذلك لتفادى عقوبة الهبوط إلى طرف الجانب الأيسر لتوزيع الدرجات .

بدائل للنظام المدرسى الحالى

اتخذت مناقشة البدائل ثلاثة اتجاهات :

١ — إدارة وظائف النظام المدرسى الحالية على أساس تجارى ، أى تسويق الرعاية والاختيار والشهادة والخدمات التلقينية والتعليمية .

٢ — إعادة توزيع هذه الوظائف على الوكالات غير المتخصصة ، مثال ذلك ، عودة الرعاية إلى البيت ، والاختيار لأصحاب الأعمال ، والتلقين للمجموعات الدينية .

٣ — الإصلاح الجذرى لأساس النظام الحالى ، أى الاحتفاظ بالوظائف الأربع فى مؤسسة واحدة ، ولكن مع إنقاص الصراعات فيما بينها ، وأولوية عالية للوظيفة التعليمية .

وقد كشف عن هذه الاتجاهات بعمل قائمة للبدائل النوعية متاحة بالفعل ولعمل هذا كان يقسم عملاء خدمات النظام المدرسى إلى أربع مجموعات بحسب السن وثلاث مجموعات اجتماعية ، ثم تملأ جداول على النمط التالى :

خدمات تعليمية متاحة من الناحية التجارية

السن	الطبقة العليا	الطبقة الوسطى	الطبقة الدنيا بالمدن	الطبقة الدنيا بالريف
٢ — ٥				
٦ — ١٢				
١٣ — ١٨				
١٩				

كان ملء فراغ جدول كالسابق كاملا بقدر الاستطاعة ، يعطى فكرة عامة عن الخدمات التعليمية والمواد التى يمكن أن تشتريها الأسرة من مختلف الطبقات الاجتماعية والمواقع الجغرافية لمختلف الأعمار .

وقد ملئت جداول مشابهة ، للتهذيب والرعاية والاختيار ، لا للخدمات المتاحة تجارياً وحسب ، بل للخدمات التى توفرها البيوت وأصحاب الأعمال والاتحادات وغيرها من المؤسسات غير التجارية وغير التربوية .

ويمكن عمل التعليمات الآتية من هذه الجداول :

١ — هناك تجارب تعليمية مشابهة متاحة لأطفال الطبقة العليا فى سن ماقبل المدرسة ولأطفال الطبقة الوسطى فى المدرسة الأولية ، ولأطفال الطبقة الدنيا فى المدرسة الثانوية ، أى أن هناك فيما يظهر تخلفاً يبلغ نحو ست سنوات من مستوى الطبقة الواحدة إلى الأخرى فى القدرة على الانتفاع

بمثل هذه التجارب التعليمية مثل الرحلات القصيرة والموسيقى والكتب والمسرح من نوع معين .

٢ — أما خدمات الاختيار ومنح الشهادات مثل الاختبارات والالتحاق بالفصول المتقدمة والقبول المؤقت ، فقلما تستخدمها الطبقة العليا وبدلا من استخدامها باختيار الطبقة الدنيا ، وهكذا يقتصر الانتفاع بهذه الخدمات على الطبقة الوسطى الآخذة فى الارتقاء .

٣ — الخدمات ذات الطابع الفردى ، أى تعليم صناعة الخياطة ، والتهذيب والرعاية ، فهى حق مقصور على الطبقة العليا ؛ وتتميز الطبقة العليا بالإفادة من خدمات الإنتاج الكبير ، إذ لديها فرص تعليمية غير رسمية لاتشاركها فيها الطبقات الأخرى مشاركة كاملة .

٤ — إن جميع الوظائف التى تؤديها المدارس متاحة أيضا بصورة استغلالية وفى أى مجموعة مؤتلفة ، إما تجارياً أو كوظائف مؤسسات غير تعليمية فى مكان ما من العالم ، إن لم يكن فى أى بلد بعينه .

وتوحى نتائج هذا التمرين بفكرة المسح التجريبى على نطاق واسع يثبت توفر المصادر البديلة من الخدمات التى يكفلها النظام المدرسى فى الوقت الحاضر .

عندما يتحول الاهتمام إلى إصلاح النظام المدرسى تنشأ الحاجة إلى زيادة التحديد بشأن أى أنواع التغيير تشكل الإصلاح أولا فيجب أن تعطى الأفضلية الكبرى للتقدم المعرفى للفرد . وأهمية توفير الرفاهية العامة للصغار واختيار الأدوار الاجتماعية ، ونقل القيم الثقافية ، أشياء معروفة ، ويتعين على أى تغيير فى النظام المدرسى وضع شروط لأداء هذه الوظائف ، ولكن لايكون هو وحده المؤهل لأدائها ، فالمدارس من ناحية أخرى هى المؤسسات المتخصصة دائماً فى التنمية المعرفية للأفراد ؛ وفى هذه المرحلة من تاريخ العالم لايبدو ماهو أقوى حسما من أن تحاول توفير الظروف

القصوى لتطوير عقول الناس جميعاً ، ومن ثمة فحتى لو تقررت ضرورة استمرار المدارس فى إعطاء الأولية للمهن بدلا من التنمية المعرفية فإن هذا يحتاج إلى وسائل أساسية تنمى بحيث تحقق الأهداف المعرفية من التعليم ،

يبدو أن الأمر بحاجة إلى مرشد أساسى يمكن أن تستمد منه معايير الإصلاح ، والمحاولة التالية لتحديد التعليم ، قد لاتنجح فى ذكر الكثير عن شيء جديد ، ولكننا نأمل فى أن تساعد على تطوير لغة عامة بالقدر الكافى للتوفيق بين بعض الآراء المتصارعة . ولاحظ قبل كل شيء أن كثيراً من التعليم غير مخطط له ، ولا يكون التعلم من الطبيعة مباشرة مخططاً إلا إذا كان التلميذ يدرس الطبيعة دراسة متأنية ، أما التعلم المباشر من الثقافة ، فهو غير مخطط مالم يكن بحثاً ، بل ليس كل تعلم مخططاً ، بل ليس كل مخطط يعد تعليما ، والتعليم الموجه إلى تنفيذ مهام غير تعليمية يحسن أن يسمى تدريباً . والتعلم المخطط الذى ينتهى إلى غرض تعليمى فى المستقبل هو وحده الذى يعرف بكلمة تعليم ؛ ويمكن تلخيص النموذج كما يلى :-

التعلم

١ — التعلم

ا — من الطبيعة

ب — من الثقافة

٢ — مخطط

ا — للتنفيذ (تدريب)

ب — للتعلم (تعليم)

إن التعليم الذى يعرف بأنه تعلم مخطط يدل ضمنا فى حالة الأطفال الصغار على الأقل ، على علاقة بين شخصين ، علاقة بين « المدرس » والتلميذ و « دور » المدرس على أساس النظريات المأخوذ بها فى التعلم ، هو اختيار

مهمة التعلم ، واختيار طريقة التعزيز المناسبة والإشراف على عملية التعلم ، ومع ذلك فما دام الهدف من التعلم هو المزيد من التعلم ، فإن خير تعليم هو ذلك الذى يضاعف التعلم طوال الحياة ، ولا يمكن كتابة برنامج لمدى الحياة إلا تدريجيا ، ويظهر بداهة أن المراحل المتأخرة من البرنامج الأمثل ، يمكن أن يكتبها الدارس وحده ؛ وإذن فهناك غرض واحد للتعليم هو أن يصبح التلميذ مدرسا لنفسه ، أما التوقيت والمظاهر الأخرى للعملية ، واضح أنها من أخطر مظاهر التعليم .

يمكن أن يستمد مضمون المنهج التعليمى من هدف مضاعفة التعلم طوال الحياة إذا سلمنا بأن جميع أدوات تعلم الإنسان يمكن أن تحدد كمجموعة قوانين ، أى طرق تحويل التكلفة الحسية إلى رموز ، والدستور الأكبر لدى الإنسان هو اللغة الطبيعية مثل القراءة والكتابة التى تكتسب فى البيت فى صورتها الشفوية . ويبدو أن الإحاطة باللغة الطبيعية كالقراءة والكتابة، تلى أهم أدوات التعلم لأنهما أساساً يزودان أولئك الذين يتقنونهما بجهاز تذكر ثانوى طويل الأجل ، جمعى كما هو فردى ؛ وربما تصبح لغة الحاسبة الإلكترونية فى المستقبل ، فى أهمية القراءة والكتابة لأسباب مماثلة .

يلى هذه الإحاطات فى الأهمية ، اللغات الثانوية الكبرى الخاصة بالرياضيات والعلوم ، والفنون ، ثم مابعد اللغات الكبرى مثل علم اللغة وفلسفة للعلوم الخ . . وأخيرا يأتى مع دستور التعلم والإحاطة عدة نظم قيمية مرتبطة بالتعلم المعرفى ، ولا بد أن ننتقل انتقالا إيجابيا عن طريق التعلم الرسمى، فإحداها مجموعة قيم ترتبط هى نفسها بوضع القوانين والأخرى أقل سهولة فى تحديدها وهى تلك المجموعة من القيم التى تحافظ على العلاقات السليمة بين الحقائق والقيم ،

وتحدد الفقرات السابقة بطريقة تعميمية ومبدئية للغاية ، الأوليات التى يجب أن تحكم النظام المدرسى الذى يقصد إصلاحه .

احتمالات الاقتصاد فى التعليم

من المشكلات التى تذكر فى البداية ، أن معظم سكان العالم لايمكنهم تحمل نفقات التعليم حتى فى أدنى مستويات الإنفاق مع وجود النظم المدرسية الراهنة ، وواضح ، بصرف النظر عن الإصلاحات الأخرى ، أن الاقتصاديات فى التعليم لابد أن تتحقق إذا كانت جماهير العالم لاتظل «جاهلة» واهنة اقتصادياً وسياسياً ، ومتزايدة معدد بسرعة . ولا بد أن تقع الاقتصاديات التعليمية فى فئة من هذه الفئات .

١ تخفيض الوقت اللازم لتحقيق الأهداف التعليمية .

٢ — تخفيض فى تكاليف وحدة الطاقات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف

٣ — التخفيض فى تكلفة كل تلميذ ، أو بالعكس ، زيادة عدد التلاميذ المخدومين ، بحسب وحدة الطاقة

فتحت رقم (١) مثلا ، الوقت المطلوب لتنفيذ الأهداف التعليمية ، يمكن أن يخفض بواسطته :

ا — وضع أهداف تعليمية أقل أو أصغر .

ب — وضع أهداف أقل أو أصغر للرعاية أو الاختبار أو التلقين .

جـ — تحقيق الأهداف بكفاية أكبر .

ويتضمن وضع أهداف تعليمية أقل ، تخفيضاً فى المنهج ، وليس ممكنا وحسب . بل من المرغوب فيه رغبة شديدة فى كثير من الاعتبارات ، وللمدرس النموذجى بالمدرسة الأولية اليوم ستة موضوعات يجب أن يدرسها مع ستة أغراض إلى إثنى عشر غرضا تعليميا لكل موضوع فى كل نصف عام دراسى ، ومع ثلاثين تلميذا إذا كان التعليم ذى الطابع الفردى سيعطى أكثر من مجرد الخدمة الشكلية ، فيكون لدى هذا المدرس على الأقل ١٫٨٠

غرضا تعليميا خاصا للتنفيذ فى كل نصف عام دراسى ، وواضح أن هذه مسئولية مستحيلة على الوجه الذى تنظم عليه المدارس فى الوقت الحاضر .

والأهداف التربوية الأقل شأناً من ناحية أخرى غير موضحة ، وتحتاج أهداف تعلم القوانين الأساسية وعملية التحويل إلى رموز ، إلى رفعها إلى المستويات التى تضمن استخدام المهارات التى نحن بصددها كأدوات لمزيد من التعلم ، ولا يكون هذا ملائماً إلا إذا أمكن عمل اقتصاديات تعويضية — إذا أمكن مثلا تخفيض عدد ومستوى الأهداف الخاصة بالرعاية والاختيار والتلقين ؛ ويبدو هذا ممكناً ، ويحتمل أن يكون التلاميذ أحسن حالا بكثير فى حالة قضاء ساعات أقل فى حجرة الدراســـة وفى مكان أقل تعقيداً ؛ واختيارات وتقديرات وتصنيفات مع تدريس قيمى أقل تخطيطاً وهو ما يحذف معظمه فى حالة مدرسة اليوم .

ويهيئ إعادة ترتيب الواجبات الخاصة بالتعلم فرصاً كبرى لتحقيق الأهداف التعليمية تحقيقاً أكثر كفاية ، وبخاصة إذا كانت حياة الدارس كلها تستخدم كأساس لإعادة الترتيب ويتعلم الكبار القراءة مثلا فى جزء من عشرة أجزاء من وقت المدرسة الذى تستغرقه فى تعليم الأطفال ، وإن كان الأطفال أسرع تعلماً إذا انتظر المرء حتى يصبحوا على استعداد . أو استخدم طرقاً فنية مختلفة فى سن مبكرة .

وتدل حوافز التحصيل النوعى أيضاً على تخفيضات كبيرة فى الوقت الضرورى للتعلم ، ويمكن أن يكون لإعانات تعلم القراءة إلى مستوى معين من المهارة ، التى يمكن دفعها للمعلم أو لأحد الوالدين أو التلميذ أو أى شخص مسئول عن التعلم ، تأثير قوى حتى فى محيط النظام المدرسى الحاضر . وقد تكون القراءة اليومية بالنسبة لصغار الأطفال وسيلة ، لا لكسب مثل هذه الإعانات وحسب ، بل أيضاً لإرسال جميع الأطفال إلى المدرسة للتعلم .

والتخفيض فى تكاليف الوحدة وهى النوع الثانى من الاقتصاد الذى

د كرناه آنفاً ، يمكن الوصول إليه بإحلال الموظفين ذوى المرتبات الصغيرة محل المدرسين ذوى التدريب المهنى لإنجاز المهام غير المهنية ، ويمكن أيضاً الحصول على تخفيض تكلفة التعليم عن طريق الوسائل الجمعية ، وبنقل عبء التعلم من المدرسين إلى المواد التى تخضع للاقتصاديات ذات القياس .

وكمثال للمرتبة الثالثة من الاقتصاديات المذكورة آنفاً ، تستخدم تلاميذ كتلاميذ « طريقة لانكستر الإنجليزية English Lancastrian System » التى أصبحت تعرف الآن باسم طريقة لانكستر الابتدائية الإنجليزية التى بلغت فيها نسب التلاميذ إلى المدرس ٢٥٠ ، وليست هذه النسب غير معقولة فى نظام حديث خال من عيوب النظام الأصلى .

لقد ذكرت أمثلة كافية لتوضيح أن اقتصاديات التعليم ذات المجال البالغ الاتساع ممكنة ، ومن أجل قابليتها للتطبيق نتساءل عما تقتضى من من تضحيات ، وعما إذا كانت الخطط الموجودة قادرة على ضمان تبنيها بنجاح .

موجز لمتغيرات الخطة

هناك أربعة مهام يمكن تمييزها فى مناقشة الخطة :

١ — التعرف على المصالح التى يخدمها النظام المدرسى القائم .

٢ — التعرف على المجموعات التى يخدمها تغير النظام الحاضر ، والتعرف على الدوافع التى يوجه إليها النداء .

٣ — التعرف على المعتقدات الوثيقة الصلة بنظام المدرسة الراهن .

٤ — عمل مسح لخطط التحرك الممكنة .

أما فيما يتعلق بالمهمة الأولى ، فإن النظام المدرسى الحالى يساعد أولا فى ضمان تعاقب أطفال الطبقة الوسطى فى مستويات اجتماعية لا تقل عن مستوى آبائهم ، وهو يريح الآباء من الطبقة الوسطى من كل شىء إلا من القرارات

الرتيبة الخاصة بمستقبل أطفالهم ، كما تخلصهم جزئياً من مسئولية رعايتهم ، ويتخلص الجيل الأسبق أيضاً بواسطة هذا النظام المدرسى من بعض تأثير الصغار على العملية السياسية ، كما يصان جزئياً أعضاء القوة العاملة الأكبر سناً من منافسة الصغار . وهناك أمثلة أخرى لمصالح مجموعات خاصة من السكان ، يساعدها النظام المدرسى الحالى ، ويمكن أن نتوسع فى الفكرة المذكورة آنفاً ، ولكن هذا لا يمكن أن يقال على وجه التأكيد إلى أن يعمل استقصاء منظم لمثل هذه المجموعات من السكان وللمصالح التى تربطهم بالنظام المدرسى .

وإذا تحولنا إلى المهمة الثانية التى ذكرناها آنفاً ، فإن تخطيط طريقة إيجابية تتألف من مجموعات مماثلة من قوائم استقصاء للسكان مثل التلاميذ والآباء والمدرسين والمديرين وأصحاب العمل ومن إليهم ، يندمج كل منهم وفقاً للمصالح التى يمكن أن يخدمها استبدال أو إصلاح النظام المدرسى الحالى . فمصالح التلاميذ كما يقدرونها بأنفسهم يمكن أن يخدمها مثلا خفض ساعات الفصل إلى النصف ، أو دفع مصروفات مقابل الحضور إلى المدرسة ، ويمكن أن يخدموا بطرق أخرى متنوعة . أما مصالح بعض الآباء على الأقل فيمكن أن تخدم بزيادة معدل تعلم أطفالهم ، وزيادة الاستمتاع بالعمل المدرسى الخ ويسهل التعرف على بعض مصالح دافعى الضرائب وأصحاب العمل المحتملة وغيرها على السواء ، وأول خطوة فى وضع خطة جادة وإيجابية هى تصنيف وتحقيق قائمة مفصلة لمثل هذه المصالح لمجموعات السكان ذات الشأن .

وتتضمن المهمة الثالثة نوعاً آخر من التخطيط وإن كان مماثلا له ، وهو يتعلق بالمعتقدات أكثر منه بمصالح مجموعات العملاء أو الزبائن ، فمعظم الآباء يعتقدون مثلا أن أطفالهم يتعلمون نتيجة لحضورهم إلى المدرسة أكثر مما يتعلمون فى الواقع ، ولكثيرون من أصحاب العمل ثقة أكبر مما ينبغى فى سنوات الدراسة كمعيار للاختيار ، ويعتقد معظم التلاميذ أن تعلم الرياضيات

أو لغة أجنبية أصعب مما هو فى الواقع ، إن عمل استقصاء منظم لهـــذه المعتقدات يتعلق بقيمتها الحقيقية قد توحى بتنظيم خطة للتحرك شبيهة بتلك المتعلقة بالمصالح .

والمهمة الرابعة تتخطى نطاق البحث إلى تفسير نتائج البحث فى تخطيط العمل ؛ فإن خطة التحرك تأتى منطقياً بصورة مباشرة من مثل هذا الترتيب للاحتمالات كما أوجزنا فى الفقرات السابقة . ولخدمة المصالح الاقتصادية ومصالح الآباء من الطبقة الدنيا مثلا يمكن أن يقترح المرء وضع رصيد لكل طفل عند مولده يستطيع أن ينفق منه الوالدان على الأهداف والخدمات التعليمية التى هى من محض اختيارهم ، ويرون مثل هذا الاختيار بطبيعة الحال لمصالح أولئك الذين يقدمون هذه السلع والخدمات إن منح الإعانات مقابل إنجازات تعليمية نوعية وتعيين الواجبات الدراسية للأطفال وإفساح السوق لكى يشترى الآباء الخدمات المهنية مباشرة من المربين ، كل هذه تعد أمثلة أخرى لخطط التحرك الموحية بذاتها كوسيلة إغراء للمصالح الخاصة بمجموعات معينة .

تخطيط تمهيدى لعمل المستقبل

واضح من التخطيط التمهيدى السابق أن شيئاً لم يعمل أكثر من الكشف عن نظرة شاملة ، وقد تحدد النظام المدروس الحالى ، وكشف عن جذور عقباته ، وأشير إلى وجود ضروب شتى من بدائل النظام الحالى ، وأخيراً وضع تخطيط تمهيدى ، وتصنيفى واستراتيجى منظم ، لتحقيق البدائل التى عمل لها التخطيط ، ويمكن أن يكون من الأهمية بمكان أيضاً تلخيص مالم يعمل بعد . ولم يكن هناك التزام بنظرية عن التعلم أو تنشئة طفل أو علم التربية ، كما اجتنبت أيضاً أية « فكرة عالمية » أى اجتنبت أية نظرية تعليمية مستمدة من قيم غير قيم التعلم نفسه . إن بدائل النظام المدرسى الحالى تكون

مقبولة طالما أنها تتضمن حداً أدنى لوحدة النفقات ، يخدم أكبر عدد من الناس خدمة فعالة ، ويبشر بقدر أوفر من التعلم طوال حياة التلاميذ . وفوق هذا ، فإن هناك مجموعة بدائل يمكن ألا تكون أيسر منالا وحسب ، بل يمكن أن تنتج على المدى الطويل تعليما أفضل من الحل « المثالى » .

ولتفصيل وتعزيز البدائل فى التعليم طوال العامين التاليين عن طريق استمرار الحلقات الدراسية ، فإن المؤلف وزملاؤه يعتزمون عمل ما يأتى :

١ - معاودة أكثر شمولا ، لبعض العمل الذى أنجز . مثل القيام بمسح مستمر لما كتب فى الموضوع للتوصل إلى قوائم كاملة وموثقة ، من المدارس ، ومن المصادر البديلة ، عما يتاح من السلع والخدمات التى يوفرها الآن النظام المدرسى .

٢ — تنفيذ التخطيط التمهيدى السابق والقيام بمحاولة التحليل للمصالح الاقتصادية والسياسية والوضع الاجتماعى بصورة منظمة والربط بين النظام المدرسى الحالى والبدائل المحتملة له ، وكذلك القيام بتحليل مماثل للمعتقدات السائدة عن النظام المدرسى الحالى ، وفيما يتصل بالبدائل المحتملة ، فهذه التحليلات يمكن أن ترتكز على المعرفة وحكم المشتركين فى حلقة النقاش ، وعلى فحص ما كتب فى الموضوع .

٣ — التوصل إلى تصميمات مبدئية وتوصيات للدراسات التجريبية التى يمكن أن تكشف باختيار عينات مناسبة من السكان عن المستجيبين للمصادر الحقيقية الخاصة بالسلع والخدمات التربوية ، وعن معرفتهم المستمدة من مصادر أخرى وعن معتقداتهم فيها ، وعن تعقيدات مصالحهم فى النظام المدرسى الحالى ، والبدائل المحتملة له .

ومن المحتمل أن ترتب مثل هذه العينات السكانية لا بحسب السن والجنس

والطبقة الاجتماعية وحسب ، بل وفقاً لتصنيفات وظيفية مثل : طالب — والد — معلم — مدير — دافع ضرائب — صاحب عمل . . الخ .

٤ — التوسع فى تحليل التعلم المخطط وغير المخطط والتدريب والتربية ، وتتبع فكرة التعبير عن الأغراض التربوية على أساس مجموعات القوانين ، والرموز ، والنظم القيمية المرتبطة بها بطريق مباشر ، وليس الاهتمام التوصل إلى نظرية رسمية كحصيلة نهائية ، ولكن عمل إرشادات لتحسين ممارستنا للتربية .

٥ — محاولة الإجابة على مثل هذه الأسئلة بصورة منتظمة كما يلى :

(ا) لماذا يظل المدرس وحجرة الدراسة والتلاميذ المتجانسون النموذج البنائى أو التركيبى فى النظام المدرسى ؟

(ب) لماذا يستمر تنظيم هذا النموذج فى طبقات بعضها فوق بعض ؟

(ج) لماذا يظل المدرسون المصدر المباشر الأكبر للتعليم ؟

(د) لماذا ينظر إلى التعليم بدرجة متزايدة على أنه الشغل الشاغل للشباب طوال الوقت ، وعلى مدى فترة طويلة من السنين ؟

(هـ) لماذا تضطلع المدارس بعدد كبير من وظائف التدريب ؟

(و) لماذا يعطى أصحاب العمل مزيداً من الوزن للتعليم ؟

إن مثل هذه المفاهيم بوصفها تخلفاً ثقافياً لا تفسر هذه الظواهر تفسيراً مناسباً ، بل ربما تظل الإجابات بالأحرى كامنة فى جوانب غير مستكشفة من التحليل الوظيفى السابق للنظام المدرسى ، ويمكن من ناحية أخرى أن يكون من الضرورى توسيع التحليل بحيث يضم وظائف إضافية أو معدلة أو مستبدلة . ومرة أخرى لا يرجع سبب العمل إلى إيجاد نظرية ملائمة للنظام التربوى فى حد ذاتها ، بل لأن أى فهم أفضل للنظام سيكون أداة فعالة للتغيير المنظم .

٦ — محاولة تحديد وتوضيح السمات الأساسية والمعانى التى يتضمنها عدد محدود من بدائل النظام المدرسى ، وإلى أن يتم ذلك لا يمكن أن يعمل غير تقييمات غامضة للتيسيرات التعليمية والمصالح والمعتقدات المتوافقة ، ومع ذلك ، فإن هذه المهمة صعبة وهامة فى نفس الوقت . ولا ينتظر منها أكثر من نجاح محدود .

٧ — التوصل إلى توصيات محددة للبحث وللإدارات التشريعية والحكومية ، والعمل السياسى والملتزم ، ويحتمل ألا يكون من المجدى محاولة التخمين عن ماهية هذه التوصيات . وهناك أمثلة ممكنة أشير إلى معظمها فى الموضوع السابق ، وتشمل :

١ — النهوض بالمدارس التى تعمل للربح .

٢ — نقل الأعمال التدريبية إلى أصحاب العمل .

٣ — الحسابات التعليمية أى توسيع مجال العمل القائم على الإعانات المالية (المساعدات التى تمنحها لذوى الخبرة الطويلة حكومة الولايات المتحدة) لعامة الشعب ولكل مستويات التعليم المدرسى .

٤ — الإعانات التى تدفعها الحكومة للأفراد نظير إنجازات تعليمية خاصة.

٥ — التركيز على تدريس التصنيف ، ومهارات الرموز .

٦ — نقل وظيفة التعليم من المدرسين إلى المواد التعليمية .

٧ — الانفصال التأسيسى فى الرعاية والاختيار والتلقين والتعليم المعرفى .

٨ — إخراج المدرسين من المدارس ، وإحلال علاقتهم بها بأخرى على غرار العلاقة الموجودة بين الأطباء والمستشفيات .

ليست هذه الأفكار مبتدعة ، ولم تخضع للتحليل النقدى ، والغرض الأول من مواصلة الحلقة الدراسية هو إخضاع مثل هذه الأفكار لتدقيق

الأشخاص القادرين على تحسينها أو رفضها أو إحلال غيرها محلها والقادرين كذلك على النهوض بتبنى الأفكار التى تساعد على الحصول على إجماع معقول .

ولا يمكن مع ذلك ، تقييم الأفكار ولا تطبيقها فى الصيغة الموجزة التى أوردناها آنفاً ، فكل شىء يعتمد مثلا على أنواع المدارس التى تدار بقصد الربح : ماذا تدرس ، ومن يديرها ، وكيف تشجع ، وماذا يعمل أيضاً غير هذا ، والغرض الثانى من الاستمرار فى الحلقة الدراسية هو إيجاد مثل هذه الأفكار فى شكل يجعل التقييم والأخذ بها فى حيز الإمكان ؛ ويعتمد قدر كبير أيضاً على ما إذا كانت مجموعة التوصيات تشكل مجرد قائمة ، أو نموذجاً متماسكا . إن التحليل المنظم والمجموعة المتكاملة من التوصيات لهما دون غيرهما فرصة التغلب على المشكلة ، وواضح أنه ليس فى الإمكان عمل توصيات كهذه على أساس ما تم عمله حتى اليوم .